**القدس عاصمة فلسطين**

## ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الاثنين، 7 آب/ أغسطس 2023

**في التقرير:**

- **حتى وزارة الداخلية بدأت تعترف: سموطريتش لا يفهم ما يفعله**
- **الآلاف يشاركون في مظاهرة الاحتجاج على التعامل مع الجريمة العربية**
- **نائبان في الكنيست زارا المستوطن المشتبه بقتل فلسطيني**
- **استشهاد ثلاثة فلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي قرب جنين. والجيش يدعي: كانوا في طريقهم لتنفيذ هجوم**
- **مجلس الوزراء يناقش تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية لمنع انهيارها**

---

### حتى وزارة الداخلية بدأت تعترف: سموطريتش لا يفهم ما يفعله

"هآرتس"

حتى قبل أن "يمحو" وزير المالية بتسلئيل سموطريتش حوارة، كان بالطبع يكره العرب بفخر. في عام 2016، بعد ولادة أحد أبنائه، أيد الفصل بين الأمهات اليهوديات والعربيات في المستشفيات، وغرد قائلاً: "من الطبيعي ألا ترغب زوجتي في الاستلقاء بجانب امرأة أنجبت للتو طفلًا قد يرغب بقتل طفلها بعد عشرين عاما". على عكس موكب الحيوانات

**القدس عاصمة فلسطين**

المعادي للمثليين، الذي نظمه منذ حوالي عقدين، لم يعتذر سموطريتش أبدا عن التغريدة العنصرية ضد الأمهات العربيات.

على الرغم من أن سموطريتش كان يحاول في السنوات الأخيرة بناء صورة لنفسه كوزير دولة جاد، إلا أنه يواجه مشكلة في التغلب على شيطان العنصرية الذي ينفجر منه. كان هذا هو الحال أيضًا قبل أسبوعين، عندما اختار تجميد 200 مليون شيكل من أموال هبات الموازنة للسلطات المحلية العربية. هذه خطوة متطرفة وغير معقولة وتفوح منها رائحة التمييز، لدرجة أن حلفاء سموطريتش لم يتمكنوا من دعمها. فقد وقف وزير الداخلية موشيه أربيل (شاس) هذا الأسبوع إلى جانب السلطات العربية وضد سموطريتش، مطالبا بتحويل الأموال فورا.

كتب أربيل إلى سموطريتش: "في هذه الأيام، عندما يفترض أن يتم تسريح ميزانيات هبات الموازنة والتطوير للسلطات المحلية، أدعوكم إلى تسريح ميزانيات السلطات المحلية العربية أيضًا". وأضاف أربيل أنه بما أن هذه ميزانية وافقت عليها وزارة الداخلية للسلطات العربية لاستخدامها في بداية العام، فإن تجميدها الآن – بعد ثمانية أشهر من بداية العام، في وقت نفذت فيه السلطات العربية التزاماتهم القائمة على هذه الميزانية – يلحق ضررًا كبيرًا بالسلطات العربية دون أي ذنب. وكتب أربيل "في هذا الوقت، قد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالتوازن المالي للسلطات المحلية."

**القدس عاصمة فلسطين**

المشكلة أن وزير المالية سموطريتش يعرف ذلك، حيث أن كل هذا قيل له شفويا وخطيا. علاوة على ذلك، كان هناك نقاش حول الموضوع مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي طالب بإيجاد حل قريب لتحويل الأموال إلى السلطات المحلية العربية. كل ما في الأمر أن نتنياهو، ينطلق شعارا في الهواء دون أن يسعى إلى تنفيذه. وهذا هو ما يحدث في هذه الحالة. نتنياهو قال اعثر على حل، وسموطريتش لم يأبه. والحقيقة تثبت – حتى اليوم لم يتم تحويل المال.

هذه هي المرة الثانية خلال ثلاثة أسابيع التي يفشل فيها سموطريتش بسبب كراهيته العمياء للعرب. المرة السابقة كانت عندما حاول استخدام 200 مليون شيكل من هبات الموازنة، التي كان قد جمدها، لتمويل مخصصات طلبة المدارس الدينية. بعبارة أخرى، أراد سموطريتش سلب لقمة خبز العرب، رغم أنها أموال يستحقونها كجزء من هبات التوازن للسلطات الضعيفة، وتحويلها للمتدينين المتشددين. كان الأمر صارخًا حقًا، حتى بالنسبة للحريديين، فقام السياسيون الحريديون بمنع هذه الخطوة. واضطر سموطريتش لإجراء تخفيضات أفقية في المكاتب الحكومية، من أجل تمويل 165 مليون شيكل لطلبة المدارس الدينية.

ولكن، حتى بعد التخفيضات لتمويل طلاب المدارس الدينية، بقي مبلغ ألـ 200 مليون المخصصة للعرب مجمدة. لماذا؟ لأن سموطريتش مقتنع بأن كل العرب مجرمون. الخلفية هي تحركات حكومة بينت – لبيد لمكافحة الجريمة العربية. لقد قامت الحكومة السابقة

**القدس عاصمة فلسطين**

بخطوتين ضخمتين: الأول هو المصادقة على الخطة الخمسية للمجتمع العربي، حيث تم تخصيص مليار شيكل إضافي (200 مليون شيكل في السنة) لهبة الموازنات المقدمة للسلطات العربية، بعد أن أصبح واضحا أن معادلة هبة الموازنة تميز ضد السلطات العربية. وشكلت الحكومة السابقة لجنة لتصحيح صيغة هبة الموازنة (لجنة مايكل شارئيل، التي وضعت توصياتها المهمة على مكتب الوزير موشيه أربيل)، وفي هذه الأثناء دفعوا 200 مليون شيكل سنويًا على الحساب.

عندما يتعلق الأمر بالعرب – كل شيء ممكن

الخطوة الثانية الضخمة كانت خطة للقضاء على الجريمة في المجتمع العربي. وقد امتدت الخطة إلى عدة مجالات – كان إحداها محاولة لتقويض مصادر تمويل المنظمات الإجرامية العربية، من بين أمور أخرى لمنعها من الاستيلاء على أموال العطاءات الخاصة بالسلطات المحلية العربية. وأوصى فريق بقيادة المدير العام السابق لوزارة الداخلية، يئير هيرش، بعدم تحويل الأموال من مناقصات التنمية الحكومية إلى السلطات المحلية العربية مباشرة، بل يتم تنفيذها من خلال وسطاء (مركز السلطات المحلية، الشركات الحكومية وغيرها). ولهذا الغرض، كان على وزارة الداخلية أن تبني آلية وساطة ذات سلطة عليا، لتنفذ مناقصات التنمية في السلطات المحلية العربية.

منذ البداية، كانت توصية هيرش، التي تعاملت مع جميع السلطات العربية كقطعة واحدة وخصت في الممارسة العملية قدراتها على الشراء والتنفيذ، مثيرة للجدل إلى حد كبير، لكن

**القدس عاصمة فلسطين**

على الأقل قيد هيرش توصيته لتشمل أموال مناقصات التطوير التي تجريها وزارة الداخلية، بقيمة 700 مليون شيكل. لم يتم تضمين أموال هبة الموازنة المتبقية، التي لم يتم طرحها بالمناقصات، ولكن الميزانية الحالية التي يتم تحويلها إلى السلطات المحلية العربية، لا تشملها توصية هيرش. وكان من المفترض أن تذهب ألـ 200 مليون شيكل مباشرة إلى الميزانية الحالية للسلطات العربية، وبناءً عليه أبلغت وزارة الداخلية السلطات العربية بأنها تخولها الاعتماد على هذه الميزانية بالفعل في بداية عام 2023.

ومع ذلك، لكي يتم تمرير الأموال، فقد احتاجت أيضًا إلى توقيع فني من وزير المالية، والذي أصبح عقبة لا يمكن التغلب عليها، عندما قرر سموطريتش أن أموال هبة الموازنات هي أيضًا أموال تستولي عليها المنظمات الإجرامية، لذلك لن يتم تحويل الأموال إلى السلطات المحلية. قرر سموطريتش، من تلقاء نفسه وفي تناقض صارخ مع توصيات لجنة هيرش، أن أموال الموازنة المتبقية سيتم تحويلها أيضًا إلى السلطات المحلية العربية فقط في إطار آلية الوساطة ذات السلطة العليا نفسها التي يفترض أن تقيمها الداخلية.

بأي حق قرر سموطريتش وقف ألـ 200 مليون شيكل، التي التزمت الدولة بتحويلها إلى السلطات العربية، دون أي دعم مهني؟ وبأي حق يتخذ مثل هذا القرار أيضا في منتصف العام بعد أن أصدرت السلطات العربية بالفعل أوامر بناء على الميزانية الموعودة لها؟ وغني عن القول، أنه لو تجرأ سموطريتش على تجميد ثلاثة شواكل لسلطة محلية يهودية، في منتصف العام، لكانت العتبات قد اهتزت. لكن عندما يتعلق الأمر بالعرب، يصبح كل

**القدس عاصمة فلسطين**

شيء ممكن، خاصة إذا كان من الممكن التشهير بأن كل السلطات العربية ملوثة بالفساد، وبالتالي لا يُسمح لها جميعًا بإدارة الميزانيات بأنفسها.

الحقائق لا تربك سموطريتش

لكن سموطريتش، الذي تفاخر بأنه وزيرًا لامعًا وفعالًا بشكل خاص، تبين في قراره أنه ليس أكثر من جبان وعنصري. في غضون ذلك، اتضح لوزارة الداخلية أن توصية يئير هيرش بإنشاء آلية فوق السلطة لإدارة مناقصات تطوير السلطات العربية مكانها، هي توصية إشكالية. أولاً، فشلت وزارة الداخلية في إنشاء مثل هذه الآلية، وبالتالي تم تجميد أموال التنمية – 700 مليون شيكل التي كان من المفترض أن يتم طرحها من خلال مناقصات التطوير – ولم تنفد. بالإضافة إلى ذلك، أدركت الوزارة أن هذا كان توجيهًا عامًا (هناك سلطات عربية تتصرف بشكل نموذجي، لماذا كان غطاء التجميد يشملها جميعًا؟)، وغير منطقي أيضًا. السلطات العربية تدير موازنات بمليارات الشواكل فما الفائدة من تجميد 700 مليون شيكل من أموال التطوير؟

باختصار، قررت وزارة الداخلية النظر في الانسحاب من فكرة السلطة العليا برمتها، وعندما جاء سموطريتش وأعلن أنه سيضيف أيضًا مبلغ 200 مليون شيكل من أموال هبة الموازنة إلى هذه الآلية غير الموجودة. وعندها لم تتردد وزارة الداخلية بالتصدي له.

"تأخر إنشاء الآلية فوق السلطة لفترة طويلة. ومن أجل عدم تأخير تحويل موازنات التطوير أكثر من ذلك، طلب وزير الداخلية من وزير المالية تسريح هبات التطوير لسنتي 23-

**القدس عاصمة فلسطين**

24، مؤكدًا أن الوزارة ستراقب الموازنات عن كثب وتشجع السلطات على استخدام آليات فوق السلطة القائمة.

"لا توجد علاقة بين آلية فوق السلطة، المخصصة للاستفادة من منح التطوير، وهبات الموازنة، المخصصة للميزانية الجارية وليس لها علاقة بآلية فوق السلطة... والأكثر من ذلك، هذا غير ممكن، لأن هذه هي الهبات مقدمة للميزانية الحالية الجارية والتي بطبيعتها لا تمر من خلال آلية المناقصة لتطوير مشروع معين".

باختصار، تعتقد وزارة الداخلية أيضًا أن سموطريتش يرتبك ويخلط بين ميزانيات التطوير لمرة واحدة والميزانيات الجارية. لكن الحقائق يبدو أنها لا تربك سموطريتش، الذي لم يفرج حتى هذه اللحظة عن ألـ 200 مليون شيكل التي سرقها من السلطات العربية في إسرائيل.

ولم يرد وزير المالية بتسلئيل سموطريتش على طلب للتعليق.

**الآلاف يشاركون في مظاهرة الاحتجاج على التعامل مع الجريمة العربية**

"هآرتس"

شارك آلاف الأشخاص، مساء أمس (الأحد)، في مظاهرة الاحتجاج على سياسة الحكومة في التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي، وساروا من ميدان هبيما إلى ساحة متحف تل أبيب، وهم يحملون 140 نعشاً تخليداً لذكرى 140 ضحية من ضحايا القتل

**القدس عاصمة فلسطين**

في المجتمع العربي منذ بداية العام. وكُتب على كل نعش جملة تصف كل قتيل. وشارك في المظاهرة عدد من أعضاء الكنيست من الجبهة والعربية للتغيير والموحدة والعمل.

وقال سليمان العمور أحد منظمي الاحتجاج والمدير العام المشترك لمنظمة أجيك "أردنا نقل معاناة المجتمع العربي إلى الجالسين في مقاهي تل أبيب حتى يعرفوا ما يجري وكيف تتخلى الحكومة عنا". وأضاف أن مظاهرة الليلة هي بداية احتجاج وان "هذه مسؤولية الحكومة ومسؤوليتنا جميعا أيضا. أردنا ألا يغرق المتظاهرون في اليأس".

وتحدثت في المظاهرة بديعة خنيفس، والدة جوهرة خنيفس، التي قُتلت في يونيو 2022 بانفجار عبوة ناسفة في سيارتها عند مدخل شفاعمرو. وقالت: "لا تعرف الشرطة من قتل ابنتي، إنهم يكذبون فقط. إنهم يقتلونني كل يوم، ويتركون جوهرة مجرد رقم مثل بقية القتلى الآخرين. أنا اتهم الحكومة والشرطة وجميع المؤسسات الأمنية. وأقول لنتنياهو: انظروا في عيني ... ألا تستطيع كل مؤسسات الدولة أن تفك رموز جرائم قتل أبنائنا؟"

يذكر أنه منذ بداية العام، قُتل 141 شخصًا في المجتمع العربي – في حين بلغ عدد القتلى الإجمالي في العام الذي سبقه، 111 شخصًا.

**نائبان في الكنيست زارا المستوطن المشتبه بقتل فلسطيني**

"هآرتس"

**القدس عاصمة فلسطين**

قام عضوا الكنيست تسفي سوكوت، من حزب قوة يهودية، وتالي غوطليب، من الليكود، أمس (الأحد)، بزيارة المستوطن يحيئيل إندور، المشبوه بقتل الفلسطيني قصي في نهاية هذا الأسبوع. وأصيب إندور الذي يخضع للعلاج في مستشفى شعاري تسيدك، بجروح خطيرة في رأسه بسبب رشقه بالحجارة خلال المواجهة مع الفلسطينيين التي استشهد فيها قصي معطان. ولم يكن إندور حاضرًا الليلة قبل الماضية في جلسة المحكمة التي تم فيها تمديد اعتقاله لخمسة أيام.

واستخدم الاثنان سوكوت وغوطليب حصانتهما كأعضاء في الكنيست، لزيارة إندور.

وزعم سوكوت أنه "أتيت ببساطة إلى المستشفى وطلبت التحدث مع الجريح. وافقت الشرطة لكن طلبت ألا أتحدث معه بشأن التحقيق والحادث، وهذا ما كان في الأمر". وأشار إلى أن رجال الشرطة كانوا متواجدين في الغرفة خلال الاجتماع الذي استمر قرابة 40 دقيقة. وزعم: "لم نكن نعرف بعضنا من قبل، لدينا أصدقاء متبادلين، وتحدثنا عنه، أين نشأ، وتحدث عن نفسه، وأنه كان يدرس هندسة الكهرباء. لا أرى أي مشكلة في الحديث معه. يوجد هنا رجل تصرف دفاعًا عن النفس وأنا أصدقه. لا بأس من أن تحقق الشرطة، ولكن هنا رجل دافع عن نفسه ووجد نفسه في السجن وجئت للاطمئنان عليه".

وقالت غوطليب (الليكود) في مقطع فيديو نشرته بعد الزيارة إن اعتقال إندور "جنون منهجي"، وادعت أن اليهود تعرضوا للبلطجية من قبل عشرات الفلسطينيين".

**القدس عاصمة فلسطين**

وتوجه عضو الكنيست أحمد طيبي (الجبهة – العربية للتغيير) إلى المستشارة القانونية للكنيست، سغيت آفيك، مطالبا بفحص منهو الشخص الذي سمح لأعضاء الكنيست بزيارة المشتبه به بقتل قصي. ووفقا له، قالت آفيك إنه يجري توضيح الأمر مع المستشار القانوني لوزارة الأمن الوطني. وكتب الطيبي على حسابه على تويتر: "حتى الآن لم يُسمح لأعضاء الكنيست بزيارة المعتقلين في السجن، بمن فيهم المشبوهين في ارتكابهم جرائم قتل. لكن سُمح لسكوت وغوطليب بزيارة المتهم بالقتل. أهو تنسيق للأدلة؟ إخفاء أدلة؟ من الذي صادق على الزيارة؟". وأضاف أنه ينوي التواصل مع المستشار القانوني للحكومة أيضًا.

عضو الكنيست ميراف بن آري (يوجد مستقبل) اتصلت بالشرطة لفهم كيف تمت الموافقة على دخول أعضاء الكنيست. وكتبت بن آري: "من غير المنطقي أنه عندما نأتي لزيارة المعتقلين في المظاهرات، لا يسمحون لنا بذلك، أما هما فقد تم السماح لهما، ولم نتحدث بعد عن أن اعتقال المتظاهرين تم في الغالب لأنهم "نزلوا إلى الشوارع" بينما نتحدث هنا عن اعتقال مشبوهين بجريمة قتل."

ونددت رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي بالزيارة، ووصفت حزب قوة يهودية بأنه منظمة إرهابية. وكتبت ميخائيلي: "يأتي الذراع السياسي لزيارة الذراع العسكري، هكذا تعمل المنظمة. حزب من أنصار الإرهاب الكامل في تحالف نتنياهو".

**القدس عاصمة فلسطين**

ولم يعلق معظم أعضاء التحالف على الحادث، إلا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي قال إنه "يجب منح وسام تقدير لليهودي الذي يدافع عن نفسه من إلقاء الحجارة والقتل الفلسطيني، إنه ليس مشتبهًا به في جريمة قتل ولكنه بطل وسيحصل على دعمي الكامل". يذكر أن المشبوه الآخر في جريمة القتل، يارد، عمل لمدة ستة أشهر كمتحدث رسمي لعضو الكنيست ليمور سون هار ميلخ، من حزبه بن غفير، وقالت أمس الأول إن يارد هو "يهودي يدافع عن حياته في بنيامين من حشد عربي جاء لقتله، وتم اعتقاله وهو مصاب".

**استشهاد ثلاثة فلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي قرب جنين. والجيش يدعي: كانوا في طريقهم لتنفيذ هجوم**

"هآرتس"

قُتل ثلاثة فلسطينيين، ظهر أمس (الأحد)، بنيران قوات الأمن بالقرب من جنين. وذكر الجيش الإسرائيلي أن القتلى هم "خلية إرهابية كانت في طريقها لتنفيذ هجوم". وبحسب بيان الجيش، تم العثور على بندقية من طراز M-16 في السيارة التي كان يستخدمها أعضاء الخلية. وذكر الجيش أن قائد الخلية التي قتلت هو نايف أبو صويص (26 عاما)، من سكان مخيم جنين. وكان أبو صويص ناشطا عسكريا بارزا شارك في عمليات عسكرية ضد قوات الأمن بتوجيه من عناصر "إرهابية" من قطاع غزة. وحسب مديرية التنسيق

**القدس عاصمة فلسطين**

والارتباط فإن القتيلين الآخرين هما: براء أحمد فايز، 15 سنة، من قرية جلقموس ولؤي أبو ناعسة.

ووصف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، دانيال هجاري، عملية "الإحباط" بأنها "إزالة تهديد حقيقي وفوري". ووفقًا له، خطط أعضاء الخلية لتنفيذ هجوم إطلاق نار من مركبة عابرة، على ما يبدو باتجاه موقع عسكري – لكنهم سقطوا في كمين مخطط تم إعداده لهم. وأوضح هجاري أنه لم تكن هناك أي محاولة لإيقاف المجموعة، حيث أدركت القوة وجود أسلحة داخل السيارة. وأشار إلى أنه "لا أعرف ما هو هدف الهجوم، لكننا نعلم على وجه اليقين أنهم كانوا في طريقهم إلى الهجوم". وأضاف هجاري أن أعضاء الخلية لا ينتمون بوضوح إلى منظمة معينة.

وقال الناطق باسم الجهاد الإسلامي، طارق سلمي إن "الجريمة التي ارتكبها الاحتلال في جنين هي عدوان على الشعب الفلسطيني بكامله. الاحتلال سيدرك عمّا قريب أن إرهابه سيقابل برد قوي من المقاومة، وأن سرايا القدس لا تفرط أبدا بدماء مجاهديها وقادتها"، مضيفا أن "المقاومة لن تضعف أبدا بفعل جرائم الاحتلال، بل ستزداد قوة وإصرارا على المضي في القتال والمواجهة".

ونعت حركة حماس الشهداء، وقالت إن "العدو الصهيوني يرتكب جريمة جديدة باغتياله 3 من أبناء شعبنا الفلسطيني في جنين"، مشددة على أن "الاحتلال لن يفلت من دفع ثمن جرائمه، وشعبنا ومقاومته الباسلة لن يمرروا العدوان دون تدفيعه الثمن." وقال الناطق باسم

**القدس عاصمة فلسطين**

الحركة حازم قاسم إن "هذا التصعيد الذي يستهدف الشعب الفلسطيني ومقدساته يؤكد ضرورة العمل الجاد لصياغة خطة وطنية عملية لمواجهة الاحتلال، وانخراط الكل الوطني في برنامج مواجهة إرهاب حكومة المستوطنين".

**مجلس الوزراء يناقش تقديم المساعدة من إسرائيل للسلطة الفلسطينية لمنع انهيارها**

"هآرتس"

انعقد مجلس الوزراء السياسي والأمني، ظهر أمس (الأحد)، لبحث التصعيد في الضفة الغربية والتوترات المتزايدة في الأسابيع الأخيرة مع حزب الله على الحدود اللبنانية. وتم تحديد موعد المناقشة قبل الهجوم في تل أبيب وقتل المستوطنين لفلسطيني في قرية برقة في نهاية الأسبوع. وقال مصدر مطلع على النقاش لـ "هآرتس"، إن أعضاء الحكومة غير مطالبين بالتصويت على إجراءات لمساعدة الفلسطينيين، وأن القرارات ستتم الموافقة عليها في الأيام المقبلة دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء. ويتوقعون في واشنطن أن تتخذ الحكومة خطوات واضحة في الأيام المقبلة لمنع انهيار السلطة الفلسطينية.

وعارض وزير المالية بتسلئيل سموطريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، تقديم المساعدة للفلسطينيين، لكن بعض القرارات تتطلب موافقة وزير المالية على أي حال، والتقييم على المستوى السياسي هو أن سموطريتش سيسمح بهذه الخطوة. ومن بين القرارات التي عرضت على الوزراء: تخصيص أرض لإنشاء منطقة صناعية في ترقوميا، وتوزيع

**القدس عاصمة فلسطين**

أرباح رسوم المرور على معبر اللنبي، بحيث يذهب نصف الأموال للسلطة الفلسطينية، وتجميد الاسترداد الضريبي من السلطة والذي يصل إلى مئات ملايين الشواكل.

قبل شهر، وبضغط من الإدارة الأمريكية، فوض وزراء الحكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غلانط بصياغة "خطوات لتثبيت الوضع المدني في الساحة الفلسطينية". إلى جانب إنشاء منطقة صناعية بالقرب من الخليل، والتي يمكن أن توفر آلاف الوظائف للفلسطينيين، تم النظر أيضًا في تحركات لتقليص مدفوعات السلطة الفلسطينية وتوزيع ديونها للسلطات الإسرائيلية، وإعادة تصاريح VIP لكبار الشخصيات الفلسطينية التي تم سحبها.

وعلى الصعيد السياسي، كانت هناك أيضًا إجراءات تمت الموافقة عليها بالفعل، مثل التوجيه الصادر في يونيو الماضي عن مكتب رئيس الوزراء لتعزيز تطوير حقل غاز مارين المقابل لقطاع غزة. وهذا مشروع مشترك بين إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية، ويخضع لاستكمال عمل الطاقم بقيادة مقر الأمن القومي ويهدف إلى حماية المصالح الأمنية والسياسية لإسرائيل. كما يجري النظر في إمكانية الموافقة على مخططات هيكلية للبلدات الفلسطينية، ومراقبة التحرك لتمديد ساعات العمل على جسر اللنبي.

وقال عضو مجلس الوزراء وزير الخارجية إيلي كوهين، أمس، إنه يعتزم دعم الإغاثة الاقتصادية، إلى جانب إرساء سياسة "العصا والجزرة" التي تهدف إلى إلحاق الضرر بمحاولات حماس في غزة لشن هجمات في الضفة الغربية. وقال كوهين في مقابلة مع

**القدس عاصمة فلسطين**

الجيش الإسرائيلي: "نريد بشكل عام تقديم إعانة مالية لأن هذا صحيح من الناحية السياسية والأمنية. وهذه كانت توصيات مسؤولي المؤسسة الأمنية. هناك عناصر تؤجج المنطقة، خاصة حماس، الذين يريدون الحفاظ على هدوء معين في غزة بينما يقومون بتسخين الأوضاع في الضفة الغربية. علينا تقديم تسهيلات. يجب أن نسعى جاهدين لتحسين المستوى الاقتصادي للمعيشة هناك. إنه في مصلحتنا السياسية والأمنية، لكن يجب أن يكون هناك أسلوب العصا خاصة عند التعامل مع العناصر التي تعمل على تمويل الأعمال الإرهابية والتحريض".